الخارجية الاسبانية تحقق في منح تأشيرات «مشبوهة» لجزائريين بقنصليتها في وهران

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

تعتزم وزارة الخارجية الاسبانية ارسال لجنة تقصي حقائق الى قنصليتها في مدينة وهران الجزائرية للتحقيق في منح تأشيرات بطريقة مشبوهة وغير واضحة منذ صيف 2003. وهذه ليست المرة الأولى التي تواجه فيها مدريد فضيحة من هذا النوع بل كانت بعض قنصلياتها في المغرب مسرحا لممارسات مماثلة خلال السنين الماضية.

وأفادت جريدة «الموندو» امس نقلا عن مصادر دبلوماسية في مدريد أن لجنة من ثلاثة مفتشين ملحقين بقسم الشؤون القنصلية والمالية سيتوجهون خلال الأيام المقبلة الى وهران (عاصمة الغرب الجزائري) للاطلاع على ملفات الأشخاص الذين حصلوا على تأشيرات دخول الى اسبانيا. وتدور شبهات حول حصول بعض الجزائريين بطريقة غير قانونية على تأشيرة دخول. ويُعتقد ان الامر يتعلق برشاوى مالية.

واندلعت هذه الفضيحة عندما قام القنصل المعتمد في وهران لويس تخيرو شخصيا باخبار وزارة الخارجية بوجود عدد من المخالفات في قسم التأشيرات، معلنا أن هناك موظفين ودبلوماسيين ليس من اختصاصهم حق منح التأشيرة ولكنهم «تدخلوا في مناسبات لا تحصى للكثير من الأشخاص»، وهذا يعني وجود مخالفات قد تكون مرتبطة بدفع المستفيدين من المواطنين الجزائريين مبالغ مالية الى بعض الدبلوماسيين الاسبان قد يكون بينهم الملحق التجاري.

ووقف القنصل على هذه المخالفات في أعقاب تعيينه في هذا المنصب في نهاية الصيف الماضي.

وتطورت الأمور الى قيام الدبلوماسيين المتورطين بازالة المعطيات الخاصة بالتأشيرات التي منحوها من حاسوب القنصلية، كما هددوا القنصل العام في حالة كشفه هذه الاختلالات، وفق الجريدة نفسها.

وترى مصادر بوزارة الخارجية أن خطورة الأمر لا تكمن في منح التأشيرات لبعض المواطنين بطريقة غير قانونية وغير سليمة، وانما في كون الجزائر من الدول، رفقة المغرب وأخرى، يجب أن يخضع مواطنوها المستفيدون من التأشيرة لاجراءات دقيقة وصارمة للتأكد من كل شيء عنهم خاصة بعد تفجيرات 11 ايلول/سبتمبر 2001 ثم 11 اذار/مارس 2004 في مدريد، وذلك لتفادي اعطاء تأشيرات الى ارهابيين مفترضين.

وتشير الصحافة الاسبانية منذ شهور الى وقوع هذه المخالفات، غير أن وزارة الخارجية لم تعرها اهتماما كبيرا حتى تسلمت تقارير من الأجهزة الأمنية وكذلك من دول الاتحاد الأوروبي تشعرها أن الأمر خطير.

وهذه ليست المرة الأولى التي تضبط فيها وزارة الخارجية في مدريد مثل هذه التصرفات غير القانونية، فمنذ سنتين كانت قنصلية اسبانيا في مدينة تطورات مسرحا لعمليات تزوير واسعة، وقبلها القنصلية العامة في مدينة طنجة شمال المغرب كذلك.

تعيش على التوتر بين البلدين والمقصود بطلبها تندوف ومناطقها

جمعية وهمية تطلب من عنان مساعدة المغرب على استرجاع اراض من الجزائر

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

كلما تصاعد التوتر الجزائري المغربي، ظهرت في وسائل الاعلام جمعية تطلق على نفسها «الهيئة الوطنية للمناطق الشرقية المغتصبة» تطالب باعادة مناطق جزائرية كان المغرب قبل 1973 يقول انها مغربية اقتطعتها منه سلطات الاستعمار الفرنسي وضمتها للجزائر.

ولان العلاقات المغربية الجزائرية، ظاهريا على الاقل، ترزح هذه الايام تحت هجمات اعلامية متبادلة، على خلفية احتفالات نظمتها جبهة البوليزاريو في منطقة تيفاريتي الصحراوية والواقعة خارج الجدار الامني الذي يزنر به المغرب الصحراء الغربية، فان الهيئة الوطنية للمناطق الشرقية سارعت بمذكرة الى الامين العام للامم المتحدة تطلب منه عرض قضية الصحراء الشرقية على محكمة العدل الدولية في لاهاي.

وقالت المذكرة التي نشرتها صحيفة «الصباح» ان اقليم الساورة وتوات وتيديلكت، وهي التي يطلق عليها الصحراء الشرقية ومتعارف عليها بتندوف والحمادة هي «اقاليم مغربية مغتصبة يدير شؤونها الان النظام الجزائري وتعتبر جزءا من الصحراء المغربية الكبرى»، وان «الخلاف على هذه المناطق هو سبب كل التوترات في المنطقة واساسا بين المغرب والجزائر».

واضافت المذكرة ان «النزاع على الصحراء الشرقية يشكل في عمقه وجوهره نزاعا حقيقيا بين المغرب وفرنسا التي خضعت المنطقة للحماية الفرنسية منذ 1836 والى الان».

واشارت المذكرة التي لم يحدد تاريخها وارسلت نسخة منها لوزارة الخارجية المغربية، الى مذكرات متتالية ارسلت الى الدولة الفرنسية يطلب فيها السكان الاصليون لمنطقة الصحراء المغربية الكبرى حقهم في الحرية والاستقلال بعيدا عن تسلط النظام الجزائري الذي لا تربطهم به اية رابطة سياسية او ايديولوجية.

وطالبت الهيئة في مذكرتها الى كوفي عنان دعوة مجلس الامن الدولي الى اتخاذ سلسلة اجراءات لحماية السكان الاصليين وحماية خيرات المنطقة من العدوان الذي طال اكثر من اربعة عقود بعد الحماية الفرنسية.

ودعت المذكرة الحكومة الفرنسية الى العمل على اخلاء المنطقة من العنصر الجزائري المتحكم في رقاب سكانها ويستغل خيراتها وجعل منها معقلا كبيرا وسجنا حيث يمارس على السكان الاصليين كل انواع الارهاب وان الهيئة مستعدة للحوار مع اية جهة تحددها الحكومة الفرنسية «لانهاء الاغتصاب».

وتثير الهيئة ومذكراتها تساؤلات حول البعد السياسي لها بعد ان كانت اثارت ازمة بين المغرب والجزائر قبل سنتين حين اعلنت عن بدء الكفاح المسلح لتحرير المناطق التي تقول انها مغربية وقالت بلاغات للهيئة نشرت في صحف مغربية ان قواتها شنت هجمات مسلحة ضد «قوات الاحتلال الجزائري وعادت الى قواعدها سالمة».

والقت السلطات المغربية، بعد احتجاج رسمي جزائري على هذه البلاغات، القبض على المصدرين للبيانات وقدمتهم للمحاكمة واصدرت بحقهم احكاما بالسجن.

والصحراء الشرقية شكلت محور ازمات بين المغرب والجزائر بعيد استقلال الجزائر وتسببت في ما يعرف بـ«حرب الرمال» في 1963 حين الح المغرب على استعادة هذه المناطق التي يقول ان الفرنسيين ابان استعمارهم للجزائر استولوا عليها وضموها للجزائر وان هذه الاراضي كانت من بين الملفات التي تبادل المسؤولون المغاربة الرأي بشأنها مع قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية قبيل الاستقلال وان الجبهة التزمت باعادتها للمغرب بعد نيل الجزائر لاستقلالها.

وبد سنوات من التوتر والتجاذب تم الاتفاق على ترسيم الحدود البرية بين البلدين فيما يعرف باتفاقيتي تلمسان وايفران في 1973 وصادقت الجزائر على الاتفاقيتين الا ان عدم وجود برلمان في المغرب في حينه حال دون المصادقة المغربية وبعد اندلاع نزاع الصحراء الغربية سنة 1975 ودعم الجزائر لجبهة البوليزاريو لاقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية التي يقول المغرب انها جزء من ترابه الوطني تأجلت المصادقة الى ان اعلن العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في عيد العرش سنة 1989 عن مصادقته كملك على الاتفاقية وجاء ذلك في ظل انفراج واسع في العلاقات بين المغرب والجزائر بعيد قيام اتحاد المغرب العربي ونشرت المصادقة والاتفاقيتين في الجريدة الرسمية المغربية في 1992 الا ان اعادة التوتر بين البلدين حال حتى الان دون ترسيم الحدود وهي احدى القضايا العالقة بين البلدين، وما زالت الخارطة الرسمية للمغرب دون خطوط لحدوده الشرقية مع الجزائر الا ان المغرب الرسمي ومنذ مصادقة الملك الحسن اثاني على الاتفاقيتين لم يعد يتطرق الى مسألة الصحراء الشرقية والتي تقيم جبهة البوليزاريو مخيمات اللاجئين الصحراويين على جزء منها.

وترفض الجزائر اعتبار الهيئة الوطنية للمناطق الشرقية المغربية المغتصبة اطارا بعيدا عن الاجهزة الرسمية المغربية وتعتبر الجبهة اطارا وهميا تحركه الرباط للضغط والمساومة في ملف دعم الجزائر لجبهة البوليزاريو.

موريتانيا تنشئ قيادة اركان خاصة لمواجهة تدفق المهاجرين السريين على سواحلها

سيدي محمد ولد ببكر الوزير الاول الموريتاني مع بعض معاونيه وقادة الاجهزة الامنية

نواكشوط ـ «القدس العربي» من عبد الله السيد:

دقت الحكومة الموريتانية أمس الاثنين ناقوس الخطر ازاء استفحال ظاهرة الهجرة السرية القادمة من دول غرب افريقيا والتي تتخذ من الأراضي الموريتانية معبرا لها.جاء ذلك في نهاية سلسلة اجتماعات خصصت لموضوع الهجرة السرية عقدها الوزير الأول الموريتاني سيدي محمد ولد ببكر مع عدد من أعضاء حكومته بحضور قادة الأجهزة العسكرية والأمنية.

وأكد مصدر رسمي أن المجتمعين لاحظوا ضعف وسائل الرقابة المتوفرة لدى موريتانيا والتي تجعل أجهزتها عاجزة عن صد موجات الهجرة المتدفقة على أراضيها المتميزة بالاتساع والشساعة.ويأتي اهتماما الحكومة الموريتانية بموضوع الهجرة السرية بعد كارثة الشواطئ الموريتانية التي راح ضحيتها مؤخرا أكثر من أربعين مهاجرا افريقيا من دول جنوب الصحراء كانوا في طريقهم الى جزر الكناري.

وتمخض اجتماع أجهزة الأمن الموريتانية عن انشاء قيادة أركان جهوية بمدينة انواذيبو (شمال) تضم تشكيلات عسكرية من المشاة وقوات البحرية لتنسيق اجراءات الرقابة على السواحل واعتراض مجموعات المهاجرين.

وقد تقررت خلال الاجتماع زيادة عدد مراكز المراقبة على الحدود البرية والبحرية وتعزيز مراقبة المياه الاقليمية والموانئ والمطارات وتهيئة وتجهيز مواقع مؤقتة لايواء المهاجرين غير الشرعيين في انتظار ترحيلهم والتطبيق صارم للنظم والقوانين المعمول بها في مجال ردع جميع أشكال الهجرة غير الشرعية وتعزيز قدرات الشرطة وجميع المصالح الأخرى المعنية بمكافحة الهجرة غير الشرعية اضافة لمتابعة وتفكيك شبكات تهريب المهاجرين في موريتانيا والعمل على تعزيز التعاون شبه الاقليمي والاقليمي من اجل كشف عناصر هذه الشبكات العاملة في الخارج مع تبادل المعلومات الاستخباراتية من اجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وفي نفس الاطار باشرت السلطات الأمنية الموريتانية أمس ترحيل مجموعة من سبعين مهاجرا غير شرعي ينتمون للسنغال ودول افريقية أخرى جنوب الصحراء.

وأكد مصدر أمني أنه يوجد بين أفراد هذه المجموعة الأشخاص الذين نجوا من حادث المركب التي غرقت قبالة السواحل الموريتانية والذي فقدت فيه أرواح بشرية عديدة.

وكان الناجون من هذا الحادث قد وصلوا أمس الى نواكشوط من العاصمة الاقتصادية الموريتانية نواذيبو وتم اعتبارهم مهاجرين غير شرعيين كانوا يستقلون قوارب غير آمنة في محاولة للعبور الى جزر الكناري.

يذكر أن الهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا عبر موريتانيا قد ازدادت بصورة مقلقة خلال الأسابيع القليلة الماضية. وذكرت مصادر موريتانية واسبانية أن أكثر من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من جنسيات أفريقية وآسيوية يختفون الآن في مواقع داخل موريتانيا انتظارا لفرصة تمكنهم من العبور الى جزر الكناري.

ويحاول هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين الذين يأتون من السنغال ومالي والدول الافريقية الأخرى الواقعة جنوب الصحراء بالاضافة الى العديد من الموريتانيين العبور بصورة غير شرعية الى أوروبا. ودفع القلق بشأن ازدياد هذه الظاهرة الى قيام حرس السواحل في موريتانيا واسبانيا بتسيير دوريات مشتركة وبالتنفيذ المشترك لاستراتيجيات ترمي الى مواجهة هذه الظاهرة.

الافراج عن مئات الاسلاميين بالجزائر منذ مطلع الشهر الجاري في اطار المصالحة

■ الجزائر ـ اف ب: تم الافراج منذ مطلع اذار/مارس الجاري عن مئات الاسلاميين الجزائريين المدانين بالارهاب بمن فيهم عدد من قادتهم، وذلك في اطار تطبيق «ميثاق السلم والمصالحة الوطنية» على ان يفرج عن المئات الاخرين خلال الاسابيع المقبلة.

واستنادا لمعلومات رسمية وصحافية تم الافراج عن اكثر من 300 اسلامي من السجون الجزائرية منذ الرابع من اذار/مارس.

ومن بين المفرج عنهم احد قياديي الجماعة الاسلامية المسلحة عبد الحق العيادة (ابو عدلان) الذي حكم عليه القضاء الجزائري بالاعدام وتسلمه من المغرب عام 1993.

واكد ابنه عدلان العيادة ان الرجل الثاني في جبهة الانقاذ الاسلامية المحظورة علي بلحاج كان في استقبال والده لدى خروجه من سجن سركاجي في العاصمة الجزائرية.

وقد افرج عن بلحاج ايضا بناء على نفس القانون في السادس من آذار/مارس.

وكان اطلق سراح بلحاج مرة اولى عام 2003 بعد 12 سنة قضاها في السجن واودع المعتقل مجددا في 27 تموز/يوليو 2005 اثر تصريح ادلى به لقناة الجزيرة حول خطف دبلوماسيين جزائريين اغتالهما في بغداد في تموز/يوليو تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بزعامة ابو مصعب الزرقاوي.

وينص القانون المطابق «لميثاق السلم والمصالحة الوطنية» المصادق عليه في استفتاء اجري في 29 ايلول/سبتمبر بمبادرة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الافراج عن 2600 معتقل لانهاء اعمال العنف التي اسفرت عن سقوط 150 الف قتيل في الجزائر منذ 1992.

كما ينص على العفو عن الاسلاميين المسلحين الذين لم يرتكبوا جرائم وما زالوا في الجبال شرط ان يستسلموا قبل انقضاء ستة اشهر بناء على مرسوم «تطبيق» الميثاق الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 27 شباط/فبراير.

وينص قانون المصالحة الوطنية على «العفو» عن المعتقلين المدانين نهائيا «في وقائع لا تخص مذابح جماعية وعمليات اغتصاب واستخدام متفجرات في الاماكن العمومية».

ويستفيد المعتقلون الذين لم تصدر بعد في حقهم احكام نهائية «من خفض الاحكام».

كما ينص الميثاق ايضا على «التخلي عن الملاحقات القضائية» بحق الاسلاميين المسلحين الذين انهوا نشاطاتهم واستسلموا للسلطات لكنهم لم «يتورطوا في المذابح الجماعية وعمليات الاغتصاب والاعتداءات بالمتفجرات في الامكان العمومية».

كذلك يستفيد من هذا القانون المدانون غيابيا وغير المتورطين في «مذابح جماعية وعمليات اغتصاب واستخدام متفجرات في الاماكن العمومية» والذين يستسلمون في مهلة اقصاها ستة اشهر.

وفي اطار هذا القانون بامكان العديد من القياديين الاسلاميين المتواجدين في الخارج العودة الى البلاد ومن ابرزهم انور هدام في الولايات المتحدة ورابح كبير في المانيا.

ويتوقع ان تتم افراجات اخرى خلال الاسابيع المقبلة كما تفيد الصحف الجزائرية التي تستند بالخصوص الى خفض الحكم على كمال بلمية المحكوم بالاعدام لادانته باغتيال احد قياديي الجبهة الاسلامية للانقاذ. وتنص المصالحة الوطنية من جهة اخرى على وقف كافة الملاحقات ضد قوات الامن وهو ما ترفضه منظمات الدفاع عن حقوق الانسان، وتسوية ملف «المفقودين» الشائك بتعويضات مالية. ويشار بذلك الى الاشخاص الذين اعتقلتهم قوات الامن بين 1992 و1998 واختفوا منذ تلك الفترة.

الرئيس اليوناني يبدأ زيارة الى ليبيا

■ طرابلس ـ يو بي أي: بدأ الرئيس اليوناني كارولوس بابولياس امس الاثنين زيارة رسمية الى ليبيا.

وقال مصدر ديبلوماسي بالسفارة اليونانية بطرابلس إن هذه الزيارة ستستغرق يوما واحدا.

وكان في استقبال الرئيس اليوناني لدى وصوله اللواء مصطفى محمد الخروبي احد اعضاء قيادة الثورة الليبية.

وسيلتقي الرئيس اليوناني خلال هذه الزيارة الزعيم الليبي معمر القذافي فيما سيقوم الوفد المرافق له والذي يضم عددا من الوزراء وكبار المسؤولين باجراء مباحثات مع نظرائهم الليبيين.

وقال بابولياس في تصريح عقب وصوله ان بلاده حريصة على تعزيز علاقات الصداقة التي تربطها بليبيا.

وكانت ليبيا واليونان قد بحثتا سبل تعزيز العلاقات بينهما في المجالات العسكرية والاقتصادية وذلك خلال زيارة رئيس الهيئة العامة للاركان في اليونان الادميرال باتانيوس خينو فونيس في شهر كانون الثاني/يناير الماضي والتي التقى خلالها بامين اللجنة المؤقتة للدفاع الليبي اللواء ابو بكر يونس جابر.

فرنسا تواجه أكبر انتفاضة طلابية بعد انتفاضة 1968 والقوى السياسية تتجاذب الجامعة تحسبا للانتخابات الرئاسية

قوات فرنسية داخل حرم جامعة السوربون

باريس ـ «القدس العربي» من شوقي أمين:

عاشت جامعة السوربون، احدى قلاع العلم والمعرفة في فرنسا، وما زالت تعيش لحظات عصيبة بسبب مشادات بين الطلبة وقوات مكافحة الشغب التي اقتحمت الحرم الجامعي بقوة لا نظير لها بهدف توقيف الحركة الاحتجاجية التي قام بها 300 طالب ضد ما يسمى «عقد قبل التشغيل».

واستمرت الاحتجاجات الى غاية مساء امس الاثنين وسط توتر ملحوظ.

و«عقد قبل التشغيل» المشروع الذي أقرته الحكومة الفرنسية مؤخرا بغرض تفعيل سوق العمل الذي يعاني من حالة تكلس قصوى بسبب القيود البيروقراطية والأعباء الضريبية التي تثقل كاهل أرباب العمل.

وتأتي محاولة الحكومة هذه من خلال عقد التشغيل الأول لخلق فضاء مهني مرن يتيح لرب العمل امكانية توظيف أوسع دون أن يكون مضطرا للاحتفاظ بالموظف أو العامل الجديد مدة طويلة، وهو الأمر الذي ترى فيه نقابات العمال واتحادات الطلبة وأطياف المعارضة مجازفة في اتجاه مجهول، تقضي على مكتسبات اقتصادية واجتماعية عزيزة على الفرنسيين ، فضلا على أنه يرهن من منظورهم مستقبل الشباب بشكل خاص في الحصول على منصب عمل دائم ومضمون.

وتعتبر هذه الحركة الطلابية الأكثر وقعا بعد المسيرات التي نظمتها نقابة العمال في كامل التراب الوطني للضغط على الحكومة لسحب قانونها والاستمرار بتطبيق القوانين القديمة. وأشد ما يخيف الحكومة في فرنسا هو عندما تتحول مدرجات الجامعة الى منابر احتجاجية على سياستها، وهو أمر تحسب له ألف حساب بشهادة أحد الطلبة الذي أوضح لـ«القدس العربي» ان «السيل بلغ الزبى» في البلاد و«لم يعد مقبولا أن نضع مستقبلنا في أيدي من لا يهمهم سوى تقليص طابور البطالين بشكل مؤقت لشراء السلم الاجتماعي».

وتجدر الاشارة أنها المرة الثانية تاريخيا بعد أحداث أيار/مايو 1968 الجامعية العارمة، التي تشهد فيها جامعة السوربون حركة على هذا المستوى، اذ تمكنت أفواج من الطلبة التسلل الى بهو الجامعة واحتلال القاعات والمدرجات على مدى ثلاثة أيام كاملة الى غاية يوم السبت التي استعملت فيها قوات الأمن في حدود الساعة الرابعة صباحا كل الوسائل لاخلاء الجامعة.

ولقد بدأ مسلسل الحركة الاحتجاجية بشكل هادئ، لكن انزلقت الأمور بعد توغل شباب محسوبين على قوى اليسار الفوضويين، حسب طالبة، الى فضاء الجامعة وبدأوا بتخريب الممتلكات. وما زاد في توتر الأمور هو اقدام شاب بالبصق على عضو في مجلس الشيوخ، وتجذرت الحركة لتتحول الى شعارات نابية وخطابات محقرة لعمل الحكومة وأحزاب اليمين.

ولقد أثارت موجة العنف هذه حفيظة أعضاء الحكومة وعلى رأسها وزير التربية والتعليم العالي، جيل دوروبيان، الذي أطل على الصحافيين حاملا بين يديه كتبا ومخطوطات عتيقة طالتها أيادي التخريب قائلا «عندما نرى شبابا يزعمون أنهم طلبة يقومون بتخريب التراث الوطني الذي تم تجميعه على مدى قرون، ويهمون بتمزيق المخطوطات والكتب القديمة ويكسرون المقاعد والوسائل البيداغوجية، فانه من المشروع أن تتدخل قوات الأمن».

ولم تعجب تصريحات الوزير هذه اتحاد طلبة فرنسا وهو أكبر نقابة طلابية في البلاد، التي اعتبرت أن تدخل قوات الشرطة يشكل مساسا بحرمة الجامعة فيما ترجمت ذات التصريحات على أنها مداراة للحقيقة واستفزازا للشباب.

من زاوية أخرى، اضطر وزير الداخلية نيكولا ساركوزي الى قطع زيارته في جزر الأنتيل وعاد لتسيير أكبر أزمة تواجهها فرنسا في محاولة منه لسحب البساط من رئيس الحكومة منافسه المحتمل في انتخابات 2007 الرئاسية، وكذا توحيد صفوف الحزب الحاكم.

وأمام تمسك الحكومة بعقد ما قبل التشغيل ستعرف الأيام القادمة مظاهرات احتجاجية يقودها طلبة الجامعات والثانويات. ويبدو أن الحزب الاشتراكي، وهو أكبر قوة سياسية معارضة، يسير على خطى الحركة الطلابية اذ أكد أمينه العام فرانسوا هولند في لقاء مع «القدس العربي» أن «صور العنف التي شهدتها جامعة السوربون يجب أن تدفع الحكومة الى قليل من التفكير لمراجعة قرارها وسحب عقد ما قبل التشغيل الذي يؤسس بصفة قانونية لعدم الاستقرار المهني واضعاف الطبقة العاملة».

في مقابل ذلك، تتحسب وزارة التربية والتعليم العالي الى توسع رقعة الاحتجاج الى مختلف الجامعات اذ ما لا يقل عن ثماني جامعات باتت مشلولة تماما بسبب معارضتها لعقد ما قبل التشغيل، فيما تعيش 26 أخرى من بين 84 جامعة التي تحصيها فرنسا حالة من الاضطراب والفوضى.

نائب وزير الخارجية الامريكي يشرع في زيارة للجزائر

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: شرع ديفيد ولش نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية الأمريكي المكلف بشؤون الشرق الأوسط أمس الاثنين في زيارة الى الجزائر تدوم يومين يلتقي خلالها برئيس الحكومة الجزائري احمد اويحيى ومحمد بجاوي وزير الخارجية.

وذكرت السفارة الأمريكية بالجزائر في مذكرة اعلامية وزعتها على وسائل الاعلام الجزائرية ان الزيارة تندرج في اطار الشراكة بين البلدين.

واستقبلت الجزائر منذ مطلع السنة مسؤولين كبار في وزارة الدفاع والخارجية الامريكية والكونغرس الى جانب مسؤولين امنيين.

وتأتي زيارة ولش الى الجزائر بعد زيارة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في 18 شباط/فيراير الماضي وقبله زيارة مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي روبرت مولر في 8 من نفس الشهر.

وجاءت الزيارة في ظل حركة دبلوماسية مكثفة في العاصمة الجزائرية التي استقبلت منذ مطلع الشهر الجاري عددا من رؤساء الدول.

وكان مقرر ان يزور ولش الجزائر في كانون الاول/ديسمبر الماضي ضمن جولة قادته الى بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الا ان محطة الجزائر اجلت في اخر لحظة لظروف طارئة حسبما افادت المصالح الدبلوماسية الامريكية بالجزائر.

جمعيات مغربية تندد باحتضان بلادها اجتماعات الناتو

■ الرباط ـ «القدس العربي»: نددت جمعية حقوقية مغربية باحتضان المغرب لاجتماعات حلف الاطلسي واعتبرها مشاركة مغربية في آليات العدوان ضد الشعوب وحقها في تقرير المصير.

وعبرت الجمعية المغربية لحقوق الانسان في بلاغ ارسل لـ«القدس العربي» عن انشغالها بتقارير تتحدث عن احتضان المغرب لاجتماعات حلف شمالي الاطلسي تعقد يومي 6 و7 نيسان/ ابريل القادم بمشاركة كافة الدول الاعضاء بالحلف وسبع من دول جنوب البحر المتوسط هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر والاردن والدولة العبرية.

واستنكرت الجمعية عقد هذا الاجتماع بالمغرب وطالبت بوضع حد لشراكته مع هذا الحلف الذي يشكل احدى آليات العدوان ضد الشعوب وضد حقها في تقرير المصير ودعت الجمعية كافة القوى الحية المحبة للسلام والمناصرة لحق الشعوب في تقرير مصيرها الى التعبير عن معارضتها لشراكة المغرب مع هذا الحلف واحتضانه لاجتماعاته.

ورفعت الجمعية تنويها للرئيس الامريكي جورج بوش بالتجربة المغربية في مجال حقوق الانسان الفاقدة المصداقية كونها صادرة عن رئيس دولة تمارس العدوان والاحتلال وجرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية وتدعم استعمار فلسطين وما يرتبط بانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان.

وسخرت الجمعية من تقرير وزارة الخارجية الامريكية لسنة 2005 حول حقوق الانسان في العالم وقالت انه تقرير فاقد للمصداقية في ظل ما ترتكبه الادارة الامريكية وقواتها المحتلة من انتهاكات لحقوق الانسان في العراق وافغانستان. واعلنت الجمعية دعمها ومشاركتها بالمبادرة العالمية لاحياء الذكرى الثالثة لانطلاق العدوان على العراق واحتلاله.

حقوقيون مغاربة ينتقدون اشادة بوش بتجربة المغرب في حقوق الانسان

■ الرباط ـ رويترز: انتقد حقوقيون مغاربة امس الاثنين اشادة الولايات المتحدة بـ«التجربة المغربية في مجال حقوق الانسان» واعتبروها اشادة «تفتقد للمصداقية».

وكان الرئيس الامريكي جورج بوش قد أشاد في كلمة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في الثامن من اذار/مارس بالتجربة المغربية في مجال حقوق الانسان وبتقدم المغرب في مجال حقوق المرأة.

وقالت الجمعية المغربية لحقوق الانسان المستقلة في بيان حصلت رويترز على نسخة منه ان «رسالة جورج بوش المنوهة بالتجربة المغربية في مجال حقوق الانسان تفتقد الى المصداقية باعتبارها صادرة عن رئيس دولة تمارس العدوان والاحتلال وجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية».

وانهت لجنة مغربية رسمية مكلفة بطي ملف انتهاكات حقوق الانسان في الماضي عملها اواخر العام الماضي ولقيت اشادة كخطوة اولى تجسد رغبة الدولة في طي ملفات انتهاكات حقوق الانسان.

لكن كثيرا من الحقوقيين انتقدوا اللجنة بسبب ما اعتبروه عملا ناقصا كعدم التطرق لكل الملفات الحساسة ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات.

وقال بيان الجمعية المغربية لحقوق الانسان أيضا ان تقرير وزارة الخارجية الامريكية لسنة 2005 في مجال حقوق الانسان عبرالعالم «يفتقد للمصداقية في ظل تجاهله للانتهاكات الجسيمة للادارة الامريكية والمرتكبة بالخصوص في العراق وافغانستان وبمعتقل جوانتانامو سيء الذكر».

وكان التقرير الامريكي قد أشاد بما حققه المغرب من تقدم في حقوق الانسان.